Distr.: General
25 January 2001

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون
البند ٩٢ (هـ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/55/579/Add.5)]

٥٥/١٨٦ – نحو هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٥٤/١٩٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ المعنون ”نحو نظام مالي دولي مستقر يستجيب لتحديات التنمية، لا سيما في البلدان النامية“،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[1]،

وإذ تحيط علما بالاجتماعات الإقليمية رفيعة المستوى المعنية بتمويل التنمية، المعقودة في جاكرتا، في الفترة من ٢ إلى ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٠، وفي بوغوتا يومي ٩ و ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠، وفي أديس أبابا في الفترة من ١٥ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وفي بيروت يومي ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وفي جنيف يومي ٦ و ٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠، والتي تناولت قضايا تتعلق بأمور منها تعبئة الموارد المحلية، والتدفقات الخارجية الخاصة، وإصلاح الهيكل المالي الدولي، والتعاون والتآزر الإقليميان، ومصادر التمويل المبتكرة، وقضايا تتعلق بالقطاع الخارجي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة، من المنظور الإقليمي، من أجل الإسهام في العملية التحضيرية للحدث الحكومي الدولي رفيع المستوى المعني بتمويل التنمية،

وإذ تؤكد على أهمية التعبئة المتسقة لجميع المصادر المتاحة لتوفير التمويل للتنمية، ومنها الموارد المحلية، والتدفقات الدولية لرؤوس الأموال الخاصة، والمساعدة الإنمائية الرسمية، وتمكين السلع والخدمات المصدرة من البلدان النامية من الوصول إلى الأسواق، وتخفيف الديون الخارجية، وإذ تؤكد أيضا على أهمية استخدام هذه الموارد بفعالية،

وإذ تعرب عن قلقها لأن تقلص التدفقات المالية الصافية إلى البلدان النامية الذي بدأ مع بداية الأزمة المالية في عام ١٩٩٧ قد تواصل في عام ١٩٩٩، وإذ تأسف لاستمرار استبعاد أقل البلدان نموا من تدفقات رؤوس الأموال الخاصة،

---

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

وإذ تؤكد على أهمية تدفقات الاستثمارات طويلة الأجل، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر ، في تكملة الجهود الإنمائية لجميع البلدان النامية فضلا عن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وضرورة إتاحة الفرص أمام جميع البلدان للحصول بشكل ثابت على رؤوس الأموال الخاصة، وأن يعمل التعاون الدولي والإقليمي على تعزيز تعبئة رؤوس أموال جديدة وإضافية لأغراض التنمية،

وإذ يساورها القلق إزاء التقلبات المفرطة في تدفقات رؤوس أموال المضاربة القصيرة الأجل وآثار العدوى في الأسواق المالية وقت الأزمة،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء انخفاض مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية،

وإذ تشدد على الحاجة إلى زيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق، ولا سيما أمام السلع والخدمات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية، بوسائل تشمل المفاوضات التجارية متعددة الأطراف،

وإذ تؤكد على أهمية إيجاد حل دائم لمشكلة البلدان النامية التي تواجه صعوبات في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بديونها الخارجية وخدمة ديونها،

وإذ تشجع الجهود الرامية إلى تعزيز دور المؤسسات والترتيبات المالية الإقليمية ودون الإقليمية في تحقيق الاستقرار دعما لإدارة القضايا النقدية والمالية،

وإذ تبرز الحاجة الماسة إلى مواصلة العمل بشأن مجموعة كبيرة من الإصلاحات الرامية إلى إقامة نظام مالي دولي قوي وأكثر استقرارا لتمكينه من التصدي بفعالية أكبر وفي الوقت المناسب للتحديات الإنمائية الجديدة في سياق التكامل المالي العالمي،

وإذ تشدد على ضرورة استناد عملية الإصلاح الرامية إلى إقامة هيكل مالي دولي معزز ومستقر إلى مشاركة واسعة، في إطار نهج أصيل متعدد الأطراف، تشمل جميع أعضاء المجتمع الدولي، لكفالة تمثيل احتياجات جميع البلدان ومصالحها المختلفة تمثيلا كافيا،

وإذ تؤكد من جديد أن الأمم المتحدة، بأداء دورها في تعزيز التنمية، ولا سيما في البلدان النامية، إنما تقوم بدور هام في الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى توافق الآراء الدولي اللازم لإجراء الإصلاحات الضرورية لإقامة نظام مالي دولي معزز ومستقر، مع مراعاة ولايات جميع المؤسسات الدولية ذات الصلة، ولا سيما المؤسسات المالية الدولية،

وإذ تلاحظ أن الحدث الحكومي الدولي رفيع المستوى المعني بتمويل التنمية سيتيح فرصة فريدة للنظر على نحو متكامل في جميع مصادر تمويل التنمية، وإذ تضع في اعتبارها أن رؤساء الدول والحكومات قد قرروا في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية أن يبذلوا قصارى جهدهم لكفالة نجاحه،

١ - **تحيط علما مع التقدير** بتقرير الأمين العام المعنون ''نحو نظام مالي دولي مستقر يستجيب لتحديات التنمية، ولا سيما في البلدان النامية''[٢]، وإضافة التقرير التي قدمتها اللجان الإقليمية عن المنظورات والتطورات الإقليمية[٣]، وإضافة التقرير المقدمة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن الأعمال التي اضطلع بها بشأن إسهام القطاع الخاص في اتقاء الأزمات المالية وحلها[٤]؛

---

(٢) A/55/187.

(٣) A/55/187/Add.1.

٢ - **تبرز** الأهمية البالغة لتنفيذ العزم المعرب عنه في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية على تهيئة بيئة، على الصعيدين الوطني والعالمي على السواء، مواتية للتنمية والقضاء على الفقر، بجملة أمور تشمل توافر الحكم السليم في كل بلد وكذلك وجود حكم سليم على الصعيد الدولي والشفافية في النظم المالية والنقدية والتجارية؛

٣ - **تبرز أيضا** الأهمية البالغة لتنفيذ ما ورد في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية من التزام بإقامة نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والإنصاف وعدم التمييز والقابلية للتنبؤ به ويرتكز على القانون؛

٤ - **تشدد** على الأهمية الخاصة لتهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية من خلال جهود تعاونية كبيرة تبذلها جميع البلدان والمؤسسات لتعزيز تنمية اقتصادية منصفة في اقتصاد عالمي تفيد منه جميع الشعوب، وتدعو، في هذا السياق، البلدان المتقدمة النمو، ولا سيما البلدان الصناعية الكبرى ذات القدرة الكبيرة على التأثير في نمو الاقتصاد العالمي، إلى أن تراعي، عند وضع سياسات الاقتصاد الكلي الخاصة بها، آثار تلك السياسات على البيئة الاقتصادية الخارجية بحيث تكون مواتية للنمو والتنمية في البلدان النامية خصوصا؛

٥- **تشدد أيضا** على الأهمية الخاصة لتهيئة بيئة محلية مواتية، من خلال جملة أمور تشمل سيادة القانون، وبناء القدرات، بما في ذلك بناء القدرات المؤسسية، وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية الملائمة، بحيث يتسنى تعبئة الموارد المحلية والدولية واستخدامها بفعالية من أجل التنمية؛

٦ - **تكرر تأكيد** الحاجة الماسة إلى التعجيل بتحقيق فرص النمو والتنمية لدى أقل البلدان نموا التي لا تزال تشكل أفقر بلدان المجتمع الدولي وأضعفها، وتهيب بشركاء التنمية، ولا سيما البلدان الصناعية، أن تيسر تمويل تنمية أقل البلدان نموا من خلال جملة أمور تشمل التدفقات المالية العامة والخاصة، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وتعزيز عملية تخفيف الديون، واعتماد سياسة لوصول جميع صادرات تلك البلدان بصفة أساسية إلى الأسواق دون فرض رسوم جمركية عليها أو تحديد حصص لها، وتعزيز الدعم المقدم لموازين المدفوعات، وترحب، في هذا السياق، بعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا في بروكسل، في أيار/مايو ٢٠٠١؛

٧ - **تسلّم** بأن استقرار النظام المالي الدولي يشكل عنصرا هاما من عناصر الصالح العام على الصعيد العالمي وشرطا ضروريا لحدوث تدفقات مالية إيجابية لصالح التنمية، وفي هذا السياق، تهيب بجميع البلدان، بما فيها البلدان الصناعية الكبرى، التي تؤثر سياساتها تأثيرا كبيرا على غالبية الاقتصادات، أن تعتمد وتنتهج سياسات من شأنها تعزيز الاستقرار المالي الدولي وتيسير التدفقات المالية لأغراض التنمية، وتطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتزويد الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين بمعلومات عن التحليل الذي اضطلع به البرنامج بشأن الاستقرار المالي الدولي بوصفه أحد عناصر الصالح العام على الصعيد العالمي[٥]؛

---

(٤) A/55/187/Add.2.

(٥) انظر: *Global public goods: international cooperation in the 21st century*, edited by Inge Kaul, Isabelle Grunberg and Marc A. Stern, published for the United Nations Development Programme by Oxford University Press, New York, 1999.

٨ - **تؤ كد**، في هذا الصدد، على الحاجة إلى مواصلة بذل الجهود، على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، من أجل تعزيز الاستقرار المالي الدولي، والقيام، تحقيقا لذلك، بتحسين القدرات في مجالات الإشراف والإنذار المبكر والوقاية والاستجابة، حتى يمكن التصدي في الوقت المناسب لظهور الأزمات المالية وانتشارها، من منظور شامل طويل الأجل، مع الاحتفاظ بالقدرة على الاستجابة لتحديات التنمية وعلى حماية أشد البلدان والفئات الاجتماعية ضعفا؛

٩ - **تشدد** على أهمية وجود مؤسسات محلية قوية لتعزيز الاستقرار المالي بهدف تحقيق النمو والتنمية من خلال جملة أمور تشمل اتباع سياسات اقتصادية كلية سليمة، وسياسات ترمي إلى تعزيز وسائل التنظيم اللازمة للقطاعين المالي والمصرفي، بما في ذلك النظر في وضع ترتيبات في بلدان المنشأ والمقصد ترمي إلى تقليل مخاطر التقلبات المالية الدولية المفرطة، وتدابير تكفل القيام على نحو منظم وتدريجي ومتعاقب بعمليات تحرير فتح حسابات رأس المال، وتدعو، في هذا السياق، جميع المؤسسات الدولية ذات الصلة إلى مواصلة تقديم المشورة بشأن السياسات والمساعدة التقنية إلى البلدان المعنية بناء على طلبها، بغية تعزيز قدراتها في المجالات المذكورة أعلاه؛

١٠ - **تؤ كد** على أهمية زيادة تضافر الجهود التي تبذلها جميع المؤسسات الدولية القادرة على الإسهام في تعزيز هيكل مالي دولي يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، وتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية؛

١١ - **تكرر تأكيد** الحاجة إلى توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في عملية صنع القرارات الاقتصادية الدولية؛

١٢ - **تؤ كد** على أهمية زيادة مشاركة البلدان النامية في عمل المؤسسات الدولية التي تقوم بإصلاح الهيكل المالي الدولي، ولا سيما صندوق النقد الدولي، وكذلك في عمليات وضع المعايير ذات الصلة؛

١٣ - **تعرب عن الحاجة** إلى قيام صندوق النقد الدولي والمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية بعملية مراقبة متعددة الأطراف لجميع البلدان على السواء؛

١٤ - **تؤ كد** على ضرورة حرص المؤسسات المالية الدولية، عند إسداء المشورة في مجال السياسة العامة وتقديم الدعم لبرامج التكيف، على مراعاة الظروف الخاصة للبلدان المعنية وقدراتها على التنفيذ، والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، والعمل على تحقيق أفضل النتائج الممكنة من حيث النمو والتنمية، من خلال جملة أمور تشمل سياسات واستراتيجيات العمالة والقضاء على الفقر المراعية للفوارق بين الجنسين، وتشدد على أهمية تحقيق الملكية الوطنية للبرامج التي يدعمها صندوق النقد الدولي، بهدف استدامة تنفيذها؛

١٥ - **تشجع** الجهود المتواصلة التي تبذلها مؤسسات بريتون وودز والمصارف الإنمائية الإقليمية ومنظمة العمل الدولية لمساعدة الحكومات على معالجة الآثار الاجتماعية للأزمة، وترحب، في هذا الصدد، بما اتخذته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين من التزامات بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لضمان اشتمال برامج التكيف الهيكلي، لدى الاتفاق عليها، على الأهداف المتوخاة من التنمية الاجتماعية، ولا سيما القضاء على الفقر والنهوض بالعمالة الشاملة والمنتجة وتعزيز الاندماج الاجتماعي؛

١٦ - **تؤ كد** على وجوب قيام المؤسسات المالية الدولية، بناء على طلب الحكومات الوطنية، بتقديم المساعدة وإسداء المشورة، حسب الاقتضاء، إلى البلدان في إطار جهودها لتعزيز التنمية والحد من الفقر بواسطة برامج وطنية، بما في ذلك، حيثما يقتضي

الأمر، ورقات بشأن استراتيجيات الحد من الفقر المعدة والمنفذة وطنيا والتي تجمع بين سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية والاجتماعية؛

١٧ - **تبرز** الأهمية المتواصلة التي يكتسبها تزويد المؤسسات الدولية، ولا سيما صندوق النقد الدولي، بالموارد الكافية لتوفير تمويل الطوارئ في الوقت المناسب وبطريقة ميسرة للبلدان المتضررة من أزمات مالية، وتلاحظ الجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي لتيسير تمويل الطوارئ في وقت الأزمة؛

١٨ - **ترحب** بالتقدم المحرز في إنشاء قدرات الإنذار المبكر للتصدي في الوقت المناسب لتهديد الأزمات المالية، وتشجع، في هذا السياق، صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية ذات الصلة على مواصلة جهودها الرامية إلى الإسهام في هذه العملية؛

١٩ - **تهيب** بالمجتمع الدولي، ولا سيما البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية والمؤسسات الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة، بما فيها اللجان الإقليمية، التي تعمل مع القطاع الخاص أن تدعم تعزيز التدفقات المالية الخاصة طويلة الأجل، ولا سيما الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، من خلال وسائل تشمل تعزيز التعاون التقني، إلى جميع البلدان النامية وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان النامية الأخرى التي تواجه صعوبات خاصة في اجتذاب تدفقات مالية من القطاع الخاص، بما فيها البلدان الواقعة في أفريقيا، فضلا عن البلدان الجزرية الصغيرة النامية، وتطلب، في هذا السياق، إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين تقريرا عن الأعمال التي اضطلع بها بخصوص هذه المسألة؛

٢٠ - **تكرر دعوتها** إلى صندوق النقد الدولي لتيسير الحوار بين الجهات الفاعلة ذات الصلة للنظر في إمكانية إقامة أطر تنظيمية لتدفقات رأس المال قصيرة الأجل والاتجار في العملات؛

٢١ - **تؤكد** على أهمية استناد تقييمات الأخطار السيادية التي تجريها وكالات القطاع الخاص إلى معايير موضوعية وشفافة؛

٢٢ - **تؤكد من جديد** ضرورة النظر في وضع أطر عمل مناسبة لمشاركة القطاع الخاص في درء الأزمات المالية وحلها، بما في ذلك ضرورة تنفيذ وزيادة صقل الإطار الذي وضعته اللجنة الدولية المعنية بالمسائل النقدية والمالية في اجتماعها المعقود في ١٦ نيسان/ أبريل ٢٠٠٠، وتبرز أهمية التوزيع العادل لتكلفة عمليات التكيف، بين القطاعين العام والخاص وبين المدينين والدائنين والمستثمرين، فيما يتعلق بجملة أمور، منها العمليات التي تتسم باستدانة عالية، فضلا عن النظر ، في الحالات الاستثنائية، في ترتيبات تجميد الديون؛

٢٣ - **تؤكد** على أهمية الدور الداعم الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات والترتيبات المالية الإقليمية ودون الإقليمية المعززة في إصلاح النظام المالي الدولي وتعزيز التمويل لأغراض التنمية؛

٢٤ - **تشجع** تعميق الحوار بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز، وتوصي في هذا الخصوص، بأن ينظرا في أثناء اجتماعهما رفيع المستوى المقبل، في الطرائق اللازمة لمواصلة تعزيز خطة عالمية أوسع نطاقا لإقامة نظام مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد العالمي؛

٢٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يتيح هذا القرار للجنة التحضيرية للحدث الحكومي الدولي رفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، في دورتها الموضوعية الثانية، بوصفه إسهاما في عملها المتعلق بالقضايا النظامية المدرجة في جدول الأعمال الموضوعي الأولي؛

٢٦ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يقوم، بتعاون وثيق مع جميع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجان الإقليمية، كل في إطار ولايتها، وبالتشاور مع مؤسسات بريتون وودز، وواضعا في اعتباره التقدم المحرز في الحدث الحكومي الدولي رفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، بتقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين عن تنفيذ هذا القرار في إطار بند فرعي معنون ''النظام المالي الدولي والتنمية''، مع تحليل للاتجاهات الراهنة في التدفقات المالية العالمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان متقدمة النمو، وتوصيات بشأن مواصلة توحيد خطة عالمية أوسع نطاقا لإقامة نظام مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد العالمي؛

٢٧ - **تطلب** إلى رئيس الجمعية العامة أن يقدم هذا القرار إلى مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي والمجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، قبل اجتماعهما السنوي المشترك الذي يعقد في الربيع المقبل، لإطلاعهما عليه بوصفه إسهاما في مناقشاتهما للمسائل التي سيتناولها ذلك الاجتماع.

الجلسة العامة ٨٧
٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠